

بَثُّ الخَبَر

بشرح تذكرة ابن الملقن في علم الأثر

لأبي عمير

مجدي بن محمد بن عرفات المصري الأثري

الناشر

مكتبة عبد المُصَوِّر بن محمد بن عبد الله

القاهرة- ت: ٠١٠٥٦١٨١٧٩

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م

رقم الإيداع

٢٠٠٤/١٤٥٣٧

الناشر

مكتبة عبد المصور بن محمد بن عبد الله

القاهرة- مساكن عين شمس- ش مسجد الهدي المحمدي

ت: ٠١٠٥٦١٨١٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فإنه لا يخفى على ذي عقل سليم ودين مستقيم وجوب طلب الحديث والسنن وإتقان ذلك وضبطه وحفظه لأن أصل الشريعة التي تعبدنا الله بها إنما هي متلقاة من جهة نبينا ﷺ، إما فيما بلغه من كلام ربه وهو القرآن الكريم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ الذي تكفل الله بحفظه فقال عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ثم بعد ذلك ما أخبر به من وحي الله إليه وأوامره ونواهيه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ وغير ذلك من سنته وسائر سيرته وجملة أفعاله وأقواله وإقراره، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ وكل هذا إنما يوصل إليه ويعرف بالتطلب والرواية والبحث والتنقير عنه والتصحيح له ورحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين والأعلام السابقين والقدوة الصالحين من أهل الحديث وفقهائهم قرنًا بعد قرن فلولا اهتبالهم بنقله وتوفرهم على سماعه وحمله واصطبارهم في إذاعته ونشره وبحثهم عن مشهوره وغريبه وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه لضاعت السنن والآثار ولاختلط الأمر والنهي وبطل الاستنباط والاعتبار كما اعترى من لم يعتن بها وأعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له من الفرق الضالة وأهل المذاهب الفاسدة، وقال تعالى ذكره: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ..﴾ الآية. فهذه الآية أصل وجوب طلب العلم والرحلة في السنن وقد قال ﷺ: **«بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»** رواه البخاري. وقال أيضًا ﷺ: **«نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه»** [صحيح الجامع ٦٧٦٣] (مختصر من الإلماع ص٨).

فقام أصحاب الحديث وشمروا عن ساعد الجد في طلبه والبحث عنه والذب عن عرينه اغتنامًا لهذا الفضل والشرف ولذلك كانوا كما قال ابن عيينة: «ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لقوله ﷺ: **«نضر الله امرأ سمع منا حديثًا..»** الحديث»، وقد قال ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»** [متفق عليه]. قال البخاري: وهم أهل العلم، وقال ابن المديني: هم أهل الحديث، وفي لفظ: هم أصحاب الحديث، وقال ابن المبارك: هم عندي أصحاب الحديث. وقال أحمد: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم.

وأصحاب الحديث هم الذين يعملون بالآثار ويشتغلون بها وضبط قواعدها وأصولها التي هي علم مصطلح الحديث. نسأل الله أن يجعلنا منهم.

ومن هذا المنطلق قمت بشرح وتدريس بعض كتب المصطلح كالبيقونية ونزهة النظر والباعث الحثيث وتدريب الراوي وغيرها، وكتبت في ذلك بعض الشروح لعدة مصنفات منها شرح قصيدة غرامي صحيح، وشرح البيقونية، وتدليس التسوية، وها أنا ذا أشرح هذا المختصر بعد أن قمت بشرحه بالكويت في الفترة من السبت ٣ من رجب إلى الخميس ٨ من رجب لسنة ١٤٢٤هـ، فأحببت أن أكتبها حتى يسهل الرجوع إليها مقروءة، وسميت هذا الشرح «بث الخبر بشرح تذكرة ابن الملقن في علم الأثر».

وأما ابن الملقن المصنف فهو:

أبو علي أو أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي المصري الشافعي ابن النحوي كان أبوه عالمًا بالنحو، واشتهر بابن الملقن لأن والده أبا الحسن كان قد أوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي وكان رجلاً صالحًا يلقن القرآن بجامع ابن طولون فتزوج بأمه ورباه في حجره فصار ينسب إليه، قال السخاوي: «وكان -فيما بلغني- يغضب منها بحيث لم يكتبها بخطه إنما كان يكتب غالبًا ابن النحوي سراج الدين».

مولده: ولد سنة ٧٢٣هـ ربيع الأول بالقاهرة، أقرأه زوج أمه القرآن ثم عمدة الأحكام، وأقرأه المنهاج للنووي في فقه الشافعية، سعى في طلب العلم بنفسه في مصر فتلقى أنواعًا من العلوم منها:

(١) الفقه وأصوله تلقاه عن تقي الدين السبكي وابن جماعة وغيرهما.

(٢) الحديث سمعه من ابن سيد الناس والقطب الحلبي وابن الشماع وابن عبد الهادي وغيرهم.

(٣) النحو والعربية عن أبي حيان النحوي وابن هشام الأنصاري، و غيرها من العلوم.

محنته: درس سنين طويلة وأفتى دهرًا وناب في القضاء وفي سنة (٧٨٠هـ) تعرض لطلب قضاء القضاة فامتحن بسبب ذلك، احترقت خزانة كتبه فأكلت النار أكثر مسوداته وفقد الكثير منها وتغير حاله بعدها فحجبه ولده نور الدين عليّ إلى أن مات ليلة الجمعة ١٦ ربيع الأول سنة (٨٠٤هـ) بالقاهرة وقد جاوز الثمانين رحمه الله تعالى.

وكتابه التذكرة مختصر من المقنع كتابه الكبير كما سيأتي في كلامه.

وهذا أوان الشروع في المقصود وأتوكل على الله وحده.

كتبه/ **أبو عمير مجدي بن محمد بن عرفات الأثري**

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهَ أحمَدُ على نَعْمائه، وأشكُرُه على آلائه، وأُصَلِّي على أشرفِ الخلقِ محمد، وآلِه، وأُسلِّمُ.

وبعد:

فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث، يَتَنَبَّهُ بها المُبْتَدي، ويتبصَّرُ بها المُنْتَهي، اقْتَضَبْتُها من«المُقْنِع» تأليفي.

وإلى الله أرغبُ في النَّفْعِ بها، إنه بيدِهِ، والقادر عليه.

ابتدأ المصنف تذكرته بالبسملة والحمدلة اقتداءً بكتاب الله جل وعلا حيث بدئ بسورة الحمد، وأولها (بسم الله الرحمن الرحيم)، ثم الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعدل المصنف عن خطبة الحاجة التي كان النبي صلى لله عليه وعلى آله وسلم يعلمها أصحابه لأنه يكتب تذكرة مختصرة فاكتفى بما بدأ به من الخطبة المختصرة. فقال رحمه الله: (**بسم الله الرحمن الرحيم الله أحمد على نعمائه**) التي لا تحصى (**وأشكره على آلائه**) الباهرة وآياته الظاهرة (**وأصلي على أشرف الخلق محمد**) نبي الرحمة (**وآله**) وأصحابه ومن تبعهم بإحسان (**وأسلم**) تسليمًا كثيرًا.

(**وبعد فهذه تذكرة في علوم الحديث**) التي هي القواعد التي يعرف بها أحوال المتن والسند كما قال السيوطي في ألفيته:

علم الحديث ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود ... أن يعـرف المقبـول والمردود

(**يتنبه بها المبتدي**) الغافل عن علم الحديث (**ويتبصر بها المنتهي**) على سبيل التذكرة له حيث انشغل بغيرها (**اقتضبتها**) أي اختصرتها والتقطتها على عجل (**من المقنع**) وهو كتاب حافل كبير من (**تأليفي وإلى الله**) تعالى (**أرغب في النفع بها**) لكاتبها وقارئها (**إنه**) سبحانه وتعالى (**بيده**) الكريمة النفع (**و**) هو (**القادر عليه**) القدرة المطلقة.

أقسام الحديث ثلاثة:

صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيفٌ.

أ- فالصحيح: ما سَلِمَ من الطَّعْنِ في إسناده ومتنه.

ومنه المُتَّفَق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في «صحيحيهما».

(**أقسام الحديث**) المضاف إلى النبي ﷺ من القول أو الفعل أو التقرير أو الصفة الخِلقية والخُلُقية (**ثلاثة**) أو أكثر عند المتأخرين حيث كان عند المتقدمين الحديث صحيح أو ضعيف، والضعيف منه ما ينجبر فيصير حسنًا لغيره، ومنه ما لا ينجبر فيبقى على ضعفه أبدًا.

وهذه الثلاثة هي (**صحيح وحسن وضعيف، فالصحيح**) لذاته ولغيره هو (**ما سلم من الطعن في إسناده و**)هو سلسلة الرجال الموصلة إلى (**متنه**) وهو غاية ما ينتهي إليه السند من كلام، والصحيح لذاته جاءه هذا الوصف من ذاته أي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة والصحيح لغيره هو الحسن لذاته تعددت طرقه أي أسانيده، فالصحيح لذاته له خمسة شروط:

(١) عدالة الرواة وهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا، والعدل هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وهو من يجتنب الكبائر ويتنزه غالبًا عن الصغائر.

(٢) تمام ضبط الرواة وهو إتقان ما يرويه الراوي حافظًا لروايته إن روى من حفظه ضابطًا لكتابه إن روى من الكتاب.

(٣) اتصال السند وهو أن يكون كل راوٍ سمع ما رواه من الذي فوقه مباشرة بحيث لا يكون هناك راوٍ محذوف.

(٤) سلامته من الشذوذ والشاذ ما روى الثقة مخالفًا الثقات.

(٥) سلامته من العلة، وهي عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه.

(**ومنه**) أي الصحيح (**المتفق عليه وهو ما أودعه الشيخان**) البخاري ومسلم (**في صحيحيهما**) اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، والبخاري أصحهما وأغزرهما

فوائد، لأنه أشد اتصالاً وأتقن رجالاً وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه إن يكن ذلك الكلام قادحًا.

الثاني: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس ﷺ بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت. وغير ذلك.

الثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف جيدها من غيره بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم.

الرابع: أن البخاري يخرج عن الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان ويخرج عن طبقة تليها في التثبت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقًا، ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً كما قرره الحازمي.

الخامس: أن مسلمًا يرى أن للمعنعن حكم الاتصال إذا تعاصرا وإن لم يثبت اللقي، والبخاري لا يرى ذلك حتى يثبت اللقاء وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك معنعنًا، قلت: وهذا هو الذي اعتبره ابن كثير مفصل النزاع في ترجيح البخاري على مسلم كما في (الباعث الحثيث ص٢٣).

السادس: أن الأحاديث التي انتقدت عليهما نحو مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر.

السابع: قال النووي: من أخص ما يرجح به كتاب البخاري اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه وقد انتخب علمه ولخص ما

ارتضاه في هذا الكتاب اهـ. قال ابن حجر: اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلمًا تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء (شرح النخبة ص١٣٦، والتدريب ١/ ٩١)

وصدق من قال:

قالوا لمسلم فضل　　قلت البخاري أعلى

قالوا المكرر فيه　　قلت المكرر أحلى

وقال الآخر:

تشاجر قوم في البخاري و مسلم　　لديَّ وقالوا أي ذين تقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحةً　　كما فاق في حسن الصناعة مسلم

يعني من حيث جمع الطرق في موضع أو فصل الألفاظ وصيغ الأداء.

ويلي المتفق عليه في الرتبة: ما انفرد به البخاري دون مسلم ولم ينتقد، ثم ما انفرد به مسلم ولم ينتقد، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه، ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه، ثم الصحيح الذي ليس على شرط واحد منهما، وهذا الترتيب بحسب القوة والصحة بمعنى أن الحديث الذي اتفق على إخراجه البخاري ومسلم أقوى من الذي انفرد به مسلم وهكذا إلى نهاية هذا الترتيب من حيث الجملة ولا يمنع من وجود بعض الأفراد من الدرجة الدنيا أقوى من بعض الأفراد في الدرجة العليا فقد يوجد حديث انفرد به مسلم أقوى من حديث عند البخاري، وهكذا. قال السيوطي في الألفية:

وقد يعرض للمَفُوق ما　　يجعله مساويًا أو قُدِّما

تنبيه (١): قول بعض لعلماء: (صحيح على شرطهما أو على شرط البخاري أو مسلم) يعني رواتهما مع باقي شروط الصحيح (ولم يصرح البخاري أو مسلم بشرطه) فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه (التدريب ١/ ١٢٩).

تنبيه (٢): قولهم: (إسناده صحيح) لا يلزم منه صحة الحديث فقد يكون المتن معلولاً

ب- والحسن: ما كان إسنادُه دون الأوَّل في الحِفْظ والإتقان.

وهو أعلى من قولهم (رجاله ثقات) لأن هذا لم يثبت الاتصال ولم ينفِ الشذوذ والعلة عن السند والمتن، وهو أعلى من وقولهم (رجاله رجال الصحيح) لأن في رجال الصحيح من هو متكلم فيه بالضعف ولكن صاحب الصحيح انتقى من حديثه ما علم صحته والله أعلم.

تنبيه (٣): قوله: (أصح شيء في هذا الباب حديث كذا): لا يلزم منه صحة الحديث فإنه يقولون هذا وإن كان ضعيفًا ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفًا فقد يكون الباب مليئًا بالموضوعات والمناكير وهذا أقلها ضعفًا فهي صحة نسبية وليست مطلقة (انظر أطيب المنح ص٢١).

تنبيه (٤): أطلق بعض العلماء (أصح الأسانيد) على بعضها دون الآخر، فعند أحمد وإسحاق بن راهويه أصحها: (الزهري عن سالم عن أبيه)، وعن ابن المديني والفلاس: (ابن سيرين عن عبيدة عن علي)، وعن ابن معين: (الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود)، وعن البخاري (مالك عن نافع عن ابن عمر)، وقيل غير ذلك.

والصحيح في هذه المسألة أن لا يطلق القول بصحة إسناد ما، بل يقيد ذلك بالصحابي أو البلد فيقال: أصح الأسانيد عن أبي بكر مثلاً. إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

أو أصح الأسانيد عن عمر: الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر.

أو أصح الأسانيد عن عائشة: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

أو أصح الأسانيد عند الكوفيين مثلاً: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وعند الحجازيين: مالك عن نافع عن ابن عمر.. وهكذا.

وفائدة معرفة أصح الأسانيد هي أرجحيتها على ما لم يطلق عليه هذا الوصف.

(انظر نزهة النظر ص٨٥ وأطيب المنح ص٢١)

(والحسن: ما كان إسناده دون الأول) وهو الصحيح **(في الحفظ والإتقان)** مع بقية شروط الصحيح المتقدمة، أو: هو الصحيح خف ضبط راويه وهذا هو الحسن لذاته، وأما

الحسن لغيره: فهو الضعيف الذي ضعفه من قبل حفظ الراوي أو جهالة حاله أو إرسال إسناده، ونحو ذلك من الضعف الخفيف إذا تعددت الطرق بهذه الصفة أو نحوها، والحسن لذاته أو لغيره حجة يجب العمل به كالصحيح.

تنبيهان:

الأول: مظنة الحديث الحسن: قال ابن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوَّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه.. ثم قال: ومن مظانه (أي الحسن): سنن أبي داود السجستاني رحمه الله روِّينا عنه أنه قال: ذكرت فيه (يعني كتابه السنن) الصحيح وما يشبهه ويقاربه، ومن مظانه أيضًا: سنن الدارقطني فإنه نص على كثير منه (انظر التدريب ١/ ١٥٣، ١٦٩)

قلت: ويوجد الحديث الحسن أيضًا في باقي السنن الأربعة وسنن الدارمي ومسند أحمد وغيرها من كتب السنة.

الثاني: قول الترمذي: حسن صحيح: قال ابن الصلاح: في هذا إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي القصور وإثباته، وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك (المقدمة مع التقييد ص٤٤).

قلت: قد وافقه ابن حجر على الأول وأما التوجيه الثاني فمنتقد، وقد وجه ابن حجر قول الترمذي بقوله:

(١) إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى: حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار آخر، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح، فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردًا لأن كثرة الطرق تقوي.

ويعمُّه والذي قبله اسم الخبر القوي.

ج- والضعيف: ما ليس واحدًا منهما.

---

(٢) وإن كان له إسناد واحد فللتردد الحاصل من المجتهد في حال ناقله هل اجتمعت فيه شروط الصحيح أو قصر عنها وكأنه قال: حسن عند قوم صحيح عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأنه حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد (شرح النخبة ٤٣- ٤٤).

(**ويعمه**) أي الحسن (**والذي قبله**) وهو الصحيح (**اسم الخبر القوي**) أو أن القوى مرتبة متوسطة بين الصحيح والحسن مثل الجيد، وكذلك الصالح يشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج ويستعمل أيضًا الصالح في الضعيف الذي يصلح للاعتبار، ومثله أيضًا الثابت والمجود يشملان الصحيح والحسن، وأما المشبه فيطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح (انظر الكشف والتوضيح ص٦٥).

(**والضعيف**) من الحديث (**ما ليس واحدًا منهما**) أي الحسن والصحيح أو هو ما قصر عن الحسن لأنه بقصوره عن الحسن فقصوره عن الصحيح أولى، أو هو ما تخلف عنه شرط من شروط القبول الخمسة المتقدمة التي يتعلق بعضها بالسند وبعضها بالمتن، ولذلك تتفاوت مراتبه، فمنها الضعف الشديد الذي لا يصلح أن يتقوى أو يقوي غيره، ومنها الضعف الخفيف الذي يمكن أن ينجبر ويتقوى بغيره فيصير حسنًا لغيره، فمثال الأول وهو ما لا يتقوى: ما كان ضعفه بسبب كذب الراوي أو اتهامه بالكذب أو جهالة العين أو كون الحديث شاذًّا أو منكرًا أو فسق الراوي، ومثال الثاني وهو ما يتقوى بغيره: أن يكون ضعفه بسبب ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة أو يكون الإسناد مرسلاً، أو مدلسًا، أو جهالة حال راويه، وقد نقل السخاوي عن البيهقي القول بتقوية الحديث بكثرة طرقه ثم قال: وصرح (أبو الحسن بن القطان) بأن الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ راويه إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن اهـ (فتح المغيث ١/ ٧١).

تنبيهات:

الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف: للعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

(١) لا يعمل به مطلقًا لا في الأحكام ولا في الفضائل، حكاه ابن سيد الناس في «عيون الأثر» عن يحيى بن سعيد ونسبه في «فتح المغيث» لأبي بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم وابن حزم.

(٢) أنه يعمل به مطلقًا، وعزا ذلك إلى أحمد وأبي داود السيوطيُّ وقال: إنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال (نقله عن ابن منده) قلت: يقصد أحمد بالضعيف الحسن في عرف المتأخرين.

(٣) يعمل به في فضائل الأعمال وذلك بشروط:

أ- أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

ب- أن يندرج تحت أصل معمول به.

ج- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط. (تدريب الراوي ١/ ٢٩٨).

الثاني: مظنة الحديث الضعيف: يوجد الحديث الضعيف في نوعين من الكتب:

١- كتب صنفت في تراجم الرواة الضعفاء مثل: الضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، والميزان للذهبي، ونحوها.

٢- كتب خصصت لجمع الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة مثل: كتب العلل، كعلل ابن أبي حاتم، أو علل الدارقطني، والموضوعات لابن الجوزي، والعلل المتناهية له، وفي عصرنا سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رحمه الله، وتحفة المحبين لكاتبه.

الثالث: قول بعض العلماء على حديث ما: إسناده ضعيف لا يعني ضعف الحديث مطلقًا، لأنه قد يوجد له إسناد آخر به يتقوى حتى يصير حسنًا أو صحيحًا كما تقدم.

الرابع: الحديث المضعف: هو الذي اختلفت فيه آراء العلماء بين مصحح ومضعف فإذا تساوت الكفتان أو رجحت كفة التضعيف كل هذا يسمى مضعفًا (فتح المغيث ١/ ١٠٠).

قال القسطلاني: والمضعف ما لم يُجمع على ضعفه بل في متنه أو سنده تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر وهو أعلى من الضعيف، وفي البخاري منه (إرشاد الساري ١/ ١٤).

الخامس: أضعف الأسانيد: وفائدة معرفتها ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح (النكت على ابن الصلاح ص١٧١).

١ - أوهى أسانيد الصديق ﷺ: صدقة الدقيقي عن فرد السبخي عن مرة الطيب عنه.

٢ - أوهى أسانيد العمريين: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر عن حفص بن عاصم ابن عمر عن أبيه عن جده.

٣- أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي ﷺ.

٤ - أوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة.

٥ - أوهى أسانيد عائشة: الحارث بن شميل عن أم النعمان عن عائشة ﷺ.

٦ - أوهى أسانيد ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن ابن مسعود.

٧- أوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم ابن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس.

٨- أوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس.

٩- أوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد عن أبيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن عن شيوخه.

١٠ - أوهى أسانيد الشاميين: محمد بن سعيد المصلوب عن عبيد الله بن زَحْر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة.

١١ - أوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة وإبراهيم عن نهشل ابن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس ﷺ. ونحو ذلك كثير.

وأنواعه زائدة على الثمانين:

١ - المُسْنَد: وهو اتصل إسنادُه إلى النبي ﷺ.

ويُسمى موصولاً أيضًا.

٢ - والمُتَّصِل: وهو ما اتصل إسنادُهُ مرفوعًا كان أو موقوفًا، ويسمى موصولاً أيضًا.

٣- والمرفوعُ: وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ خاصةً، مُتَّصلاً كان أو غَيْرَه.

(وأنواعه) أي علوم الحديث **(زائدة على الثمانين)** بل أكثر من المائة ومنها:

(١- المسند وهو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ ويسمى موصولاً أيضًا) وهذا هو تعريف الحاكم للمسند وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث وهو الأصح وهو الذي اختاره ابن دقيق العيد والجرجاني وابن حجر (التدريب ١/ ١٨٢).

- أو هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ قاله الخطيب عن أهل الحديث.

- أو هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعًا قاله ابن عبد البر.
(تدريب الراوي ١/ ١٨٢، أطيب المنح ص٤٨)

(٢- والمتصل: وهو ما اتصل إسناده مرفوعًا كان أو موقوفًا ويسمى موصولاً أيضًا) ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه (التدريب ١/ ١٨٣).

قال ابن دقيق العيد: هو ما سلم من الانقطاع **(الاقتراح ص١٧)**.

قال ابن كثير: وهو ينفي الإرسال والانقطاع ويشمل المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي أو من دونه (الباعث ص٤٣).

قال العراقي في الألفية:

وإن تصل بسند منقولا ... فسمه متصلاً موصولاً
سواءٌ الموقوف والمرفوع ... ولم يروا أن يدخل المقطوع

(٣- والمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو غيره) ولا يقع مطلقه

على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم، وهذا هو المرفوع صريحًا، وهو كل ما نسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو صفة.

مثاله من القول: قوله: «إنما الأعمال بالنيات..»، ومن الفعل: (قول ابن عمر رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه...) ومن الوصف: (قول أنس: ما مسست حريرًا ولا ديباجًا ألين من كف رسول الله ﷺ) وقوله: (كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقًا).

وهناك نوع آخر من المرفوع وهو المرفوع حكمًا:

أ- كقول الصحابي (من السنة كذا): الصحيح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد إلا سنة رسول الله ﷺ. مثاله قول ابن عمر للحجاج: «إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة»، قال ابن شهاب لسالم بن عبد الله بن عمر، وهو أحد الفقهاء السبعة: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته» اهـ. ومثاله: قول أنس: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعًا» [متفق عليه].

ب- كقول الصحابي: «كنا نفعل أو نقول كذا في زمان رسول الله ﷺ» كقول جابر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما: «كنا نعزل والقرآن ينزل».

جـ- كقول التابعي عن الصحابي: «يرفع الحديث أو يرويه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية، أو رواه، أو ذكر القول دون قائله كقول ابن سيرين عن أبي هريرة، قال: «**تقاتلون قومًا صغار الأعين**» الحديث».

د- ومن ذلك قول الصحابي: «أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا» هو نوع من أنواع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من إليه الأمر والنهي وهو رسول الله ﷺ وخالف في ذلك فريق منهم الإسماعيلي.
(الكشف والتوضيح ص٧٣)

هـ- تفسير ا لصحابي فيما يتعلق بسبب النزول له حكم المسند (التدريب ١/ ١٨٤).

و- ويدخل في ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله ﷺ أو معصية كقول عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ» .
(نزهة النظر ص١٤٧)

٤ – والموقوفُ: وهو المرويُّ عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو نحوَه، متَّصلاً كان أو مُنْقَطِعًا. ويُسْتَعْمَلُ في غيرهم مقيَّدًا، فيقال: «وقَفَهُ فلانٌ على عطاء»، مثلاً، ونحوه.

٥ – والمقطوعُ: وهو الموقوفُ على التابعي قولاً أو فِعلاً.

٦ – والمنقطع: وهو ما لم يَتَّصِلْ إسنادُه من أي وجه كان.

٧ – والمُرْسَلُ: وهو قول التابعي – وإن لم يكن كبيرًا –: «قال رسولُ اللهﷺ ...».

(**٤ – والموقوف: وهو المروي عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعًا**) هذا هو الموقوف مطلقًا المضاف إلى الصحابي، والصحابي: هو من لقي النبيﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك ولو تخللته ردة على الصحيح من أقوال أهل الحديث (النزهة ١٥٠).

(**ويستعمل**) الموقوف (**في غيرهم**) أي الصحابة (**مقيدًا فيقال: وقفه فلان على عطاء مثلاً ونحوه**).

(**٥ – والمقطوع: وهو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً**) متصلاً كان أو غير متصل. وهو من مباحث المتن.

(و) أما (**٦ – المنقطع**) فهو من مباحث الإسناد (**وهو**) كل (**ما لم يتصل إسناده من أي وجه كان**) فإذا كان عدم اتصاله من آخر السند من بعد التابعي فهو الذي يقال له عند الإطلاق: المرسل.

(**٧ – والمرسل: وهو قول التابعي**) وهو من لقي الصحابي (**وإن لم يكن كبيرًا: قال رسول الله ﷺ**) أو فعل رسول اللهﷺ أو: هو رفع التابعي الحديث إلى النبيﷺ حتى يدخل فيه القول والفعل والتقرير والوصف، قال ابن الصلاح: وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد ابن المسيب وأمثالهما إذا قالوا: قال رسول الله ﷺ والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك ﷺ (المقدمة مع التقييد ص٥٥).

والحديث المرسل من أقسام الضعيف، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح. اهـ.

(شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٥٤٨)

وقال مسلم نقلاً عن غيره: والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (مقدمة مسلم ١/ ٣٠).

قال الخطيب: والذي نختار من هذه الجملة سقوط العمل بالمراسيل وأن المرسل غير مقبول والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته فوجب لذلك كونه غير مقبول (الكفاية ص٥٥).

قال النووي: ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول وقال مالك وأبو حنيفة في طائفة: صحيح (التدريب ١/ ١٩٨).

قال العراقي في الألفية:

واحتـــج مالك كذا النعمان	**وتـابـعـوهـمـا بـه ودانوا**
ورده جـمـاهـر الـنـقـاد	**للجهل بالساقط في الإسناد**
وصاحب التمهيد عنهم نقل	**ومسلم صدر الكتاب أصل**

(شرح الألفية ص٦٥)

قال الحافظ: وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيًّا ويحتمل أن يكون تابعيًّا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفًا ويحتمل أن يكون ثقةً وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمله عن صحابي ويحتمل أن يكون حمله عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد إما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، وإما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.

(نزهة النظر مع النكت ص١١٠)

وضعف المرسل من الضعف الخفيف الذي يزول بالمتابعات والشواهد، قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٥٤٥) كما في التدريب (١/ ١٩٨): قال الشافعي في الرسالة ما معناه: إن المرسل له مرجحات تدل على أن له أصلاً وهي:

١ - أن يوافقه مرسل غيره ممن قُبل عنه العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم.

٢- أن يروى عن بعض الصحابة قول له يوافق ما روى.

٣- أن يوجد عوام أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى.

٤- إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنهم.

وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن يقبل مرسل ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل.

وقال: أما من بعد كبار التابعين فلا أعلم منهم من يقبل مرسله لأمور:

١- أنهم أشد تجوزًا فيمن يروون عنه.

٢- كثرة الإحالة في الأخبار وكثرة الإحالة تكون أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه اهـ.

وأما مراسيل الصحابة فهي حجة وهي رواية الصحابي الصغير شيئًا لم يدركه كراوية عائشة لبداية الوحي إلى النبي ﷺ وكذا ابن عباس وجابر لما لم يحضروه من النبي ﷺ قال ابن الصلاح: ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابة غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، قال النووي في كلامه عن المرسل: هذا كله في غير مرسل الصحابي أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح، قال السيوطي: الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل.

(أطيب المنح ص٦٧)

تنبيه: لماذا يكتب أصحاب الحديث المراسيل؟ ويروونها مع القول بضعفها؟.

قال الخطيب في الكفاية (ص٥٦٠): وأما كتب أصحاب الحديث المراسيل والرواية لها فإنها على ضروب:

أحدها: لاستعمال ما تضمنت من الأحكام عند من رأى قبولها ووجوب العمل بها مع إجماعهم على الفرق بينها وبين المسندات في الصحة والثبات.

٨- ومنه ما خَفِيَ إرسالُه.

٩- والمُعْضَلُ: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر.

ويسمَّى منقطعًا أيضًا. فكلُّ معضَلٍ منقطعٌ، ولا عكس.

١٠- والمعلَّقُ: هو ما حُذِفَ من مُبْتَدَإِ إسناده واحدٌ فأَكْثَرُ.

الثاني: ومنهم من يكتبها على معنى المعرفة لعلل المسندات بها لأن في الرواة من يسند حديثًا يرسله غيره ويكون الذي أرسله أحفظ وأضبط فيجعل الحكم له، وقد قال أحمد بن حنبل فيما حدثنا عن عبد العزيز بن جعفر قال حدثنا أبو بكر الخلال قال أخبرني الميموني قال: تعجب إليَّ أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ثم قال: وربما كان المنقطع أقوى إسنادًا أو أكثر، قلت: بينه لي كيف؟ قال: يكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه وهو يعرف ثم يسنده، وقد كتبه هو على أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ معناه لو كتب الإسنادين عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا وقوة ذا.

الثالث: ومنهم من يكتبها مسندة ويرويها مرسلة على معنى المذاكرة والتنبيه ليطلب إسنادها المتصل ويسأل عنه.

الرابع: وربما أرسلوه اقتصارًا وتقريبًا على المتعلم لمعرفة أحكامها كما يفعل الفقهاء الآن في تدريسهم فإذا أريد الاستعمال احتيج لبيان الإسناد. اهـ.

(**٨- ومنه ما خفي إرساله**) وهو رواية الراوي عن معاصر له لم يلقه بل بينه وبينه واسطة، وهو غير التدليس كما سيأتي (و) إذا كان الانقطاع باثنين متواليين فهو النوع الذي يقال له:

(**٩- المعضل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر**) مع التوالي كما ذكرنا (**ويسمى منقطعًا أيضًا فكل معضل منقطع ولا عكس**) وإذا كان الانقطاع في أول السند فهو الذي يقال له:

(**١٠- المعلق: وهو ما حذف من مبتدإ إسناده واحد فأكثر**).

١١ - والمُعَنْعَن: وهو ما أُتِيَ فيه بلفظة «عن»، كـ«فلان عن فلان»، وهو متَّصِلٌ إن لم يكن تدليسٌ، وأمكَن اللِّقاءُ.

١٢ - والتَّدْليس: وهو مكروهٌ، لأنه يوهِمُ اللقاءَ والمعاصرة، بقوله: «قال فلان...». وهو في الشيوخ أخَفُّ.

(١١ - والمعنعن: وهو ما أُتي فيه بلفظة «عن» ، كفلان عن فلان، وهو متصل إن لم يكن تدليس وأمكن اللقاء) وهذا هو الصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم وقبلوه وكاد أبو عمر بن عبد البر أن يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك (قال العراقي: لا حاجة لقوله: كاد فقد ادعاه) وادعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضًا مع براءتهم من وصمة التدليس فحينئذ يحمل ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك.

(التدريب (١/ ٢١٤)

قال ابن حجر: وعنعنة المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فإنها تكون مرسلة أو منقطعة، فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة إلا من مدلس فإنها ليست محمولة على السماع، وقيل: يشترط في حمل عنعنة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما أي الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل الأمن في باقي العنعنة عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار تبعًا لعلي بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد. (نزهة النظر مع النكت ص١٧١).

تنبيه: إذا قال الراوي: حدثنا فلان أن فلانًا حدثه بكذا أو قال كذا أو فعل كذا، قال الجمهور فيما حكاه عنهم ابن عبد البر منهم مالك أنَّ (أنْ كعن) في الاتصال ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم من اللقاء والبراءة من التدليس (التدريب ١/ ٢١٧).

(١٢ - والتدليس) في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري وأصل التدليس من الدَّلَس وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كأنه أظلم أمره على الناظر فيه لتغطية وجه الصواب فيه.

(أطيب المنح ص٧٢)

وفي الاصطلاح: إخفاء عيب في الإسناد وتحسين ظاهر (**وهو مكروه لأنه يوهم اللقاء والمعاصرة بقوله: قال فلان. وهو في الشيوخ أخف**).

والتدليس له قسمان رئيسيان وهما:

١- **تدليس الإسناد**: وهو أن يروي الراوي عن شيخه حديثًا لم يسمعه منه بلفظ (عن) أو (قال) أو (ذكر) أو نحو ذلك مما يوهم الاتصال، قال علي بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: قال الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري (المدخل إلى كتاب الإكليل ص٣٩).

٢- **تدليس الشيوخ**: وهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعميةً لأمره وتوعيرًا للوقوف على حاله (الباعث الحثيث ١/ ١٧٦).

وهناك أنواع أخرى من التدليس ترجع إلى القسمين المتقدمين وهي:

٣- **تدليس التسوية**: وهو شر الأقسام وصورة هذا القسم أن يأتي المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية الثقة الأول عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل (التقييد ص٧٨).

قلت: وعلى هذا فلابد في رواية المدلس تدليس التسوية أن يصرح بالتحديث في طول السند (انظر: تدليس التسوية.. معناه وحكمه.. ومن رمي به من الرواة- لكاتبه).

وأشهر من رمي به الوليد بن مسلم وبقية بن الوليد الحمصي.

٤- **تدليس العطف**: وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ثم يعطف عليه شيئًا آخر لم يسمع ذلك المروي منه موهمًا أنه قد سمعه من شيخه الثاني أيضًا.

٥- **تدليس القطع أو السكوت**: وهو أن يقول: حدثنا ثم يسكت ثم يبتدئ كلامه قائلاً: فلان عن فلان موهمًا أنه سمعه منه، وممن يفعله عمر بن علي المقدمي.

١٣ - والشاذُّ: وهو ما روى الثقةُ مخالفًا لرواية الثقات.

٦- **تدليس البلدان:** وهو أن يذكر المدلس لفظًا مشتركًا يطلق في المشهور على غير الموضع الذي أراده كما إذا قال (حدثني فلان بالعراق) يريد موضعًا (بإخميم) أو بـ(زبيد) يريد موضعًا بـ(قوص) أو بـ(حلب) يريد موضعًا متصلاً بـ(القاهرة)، أو بـ(ما وراء النهر) ويريد أنه انتقل من أحد جانبي بغداد إلى الآخر والنهر (دجلة) (المقنع للمصنف ١/ ١٥٩).

والتدليس مكروه كما ذكر المصنف وقد يكون حرامًا إذا كان في الشيوخ والشيخ غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

(الباعث الحثيث ١/ ١٧٦)

تنبيه: المدلسون على مراتب خمس ذكرها ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» فقال: وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا كـ(يحيى بن سعيد الأنصاري).

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثه مطلقًا ومنهم من قبله مطلقًا كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة (طبقات المدلسين ص٢٣-٢٤).

(**١٣- والشاذ: وهو ما روى الثقة مخالفًا لرواية الثقات**) وهذا نحو تعريف الشافعي للشاذ حيث قال: ما روى الثقة مخالفًا لرواية الناس لا أن يروي ما لا يرويه غيره.

(التدريب ١/ ٢٣٢)

١٤- والمُنْكَر: وهو ما تفرَّدَ به واحدٌ غيرُ مُتْقِنٍ ولا مشهورٍ بالحفظ.

١٥- والفَرْدُ: وهو ما تَفَرَّدَ به واحدٌ عن جميع الرواةِ، أو جهة خاصَّة، كقولهم: «تفَرَّدَ به أهلُ مكَّةَ»، ونحوه.

١٦- والغريب: وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشِبْهِهِ مِمَّن يجمع حديثه.

وقال الجرجاني: ما يرويه الثقة مخالفًا لرواية الناس (المختصر ٣٥).

قال ابن حجر: الشاذ ما رواه المقبول (حتى يدخل فيه راوي الصحيح والحسن) مخالفًا لمن هو أولى منه (النزهة ص٩٨).

والشذوذ يقع في الإسناد ويقع في المتن، والمقابل للشاذ هو المحفوظ.

(**١٤- والمنكر: وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ**) وهذا أحد نوعي المنكر والآخر: ما رواه الضعيف مخالفًا الثقة فقد اتفق الشاذ والمنكر في أن كلاً منهما وقع فيه التفرد أو المخالفة وافترقا في أن راوي الشاذ ثقة أو صدوق وراوي المنكر ضعف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك (فتح المغيث ١/ ٢٠٢).

(**١٥- والفرد: وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة**) وهو الفرد المطلق (**أو جهة خاصة كقولهم: «تفرد به أهل مكة» ونحوه**) وهو الفرد النسبي.

(**١٦- والغريب: وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يُجمع حديثه**)

قال ابن حجر: الغرابة:

١- إما أن تكون في أصل السند أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي فهو الفرد المطلق.

٢- أو لا يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد شخص واحد، وهذا هو الفرد النسبي وسُمِّي نسبيًّا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة لشخص معين وإن في نفسه مشهورًا ويقل إطلاق الفردية عليه لأن الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على

١٧ - فإذا انفرد اثنان أو ثلاثة، سُمي عزيزًا.

١٨ - فإن رواه جماعة سُمي مشهورًا.

الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان. اهـ. مع بعض التعديل.

(**١٧ - فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سُمي عزيزً**) كما قال النووي تبعًا لابن الصلاح: فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سُمي عزيزًا (التدريب ٢/ ١٨١).

وكذا قال صاحب البيقونية:

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة

وقال ابن حجر: العزيز هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك إما لقلة وجوده وإما لكونه عزَّ أي قوي بمجيئه من طريق أخرى. اهـ. (النزهة مع النكت ص٦٤- ٦٥).

(**١٨ - فإن رواه جماعة**) لم يبلغوا حد التواتر (**سمي مشهورًا**) أو هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين وسمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سمي بذلك لانتشاره، من فاض الماء فيضًا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك، ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا (**وهو المشهور الاصطلاحي**) وعلى ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدًا وما لا يوجد له إسناد أصلاً. اهـ. (النزهة ص٦٢: ٦٤).

والمشهور قسمان: صحيح وغيره ومشهور بين أهل الحديث خاصة وبينهم وبين غيرهم (التدريب (٢/ ١٧٣).

والمشهور غير الاصطلاحي على أنواع منها:

١- مشهور عند أهل الحديث خاصة مثل حديث أنس: قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكوان [متفق عليه].

٢- مشهور عند أهل الحديث والعلماء والعامة مثل حديث: «**المسلم من سلم المسلمون**

١٩ – ومنه المتواتر: وهو خبرُ جماعةٍ يُفيد بنفسه العلمَ بصدقِهِ.

من لسانه ويده» [متفق عليه].

٣– مشهور عند الفقهاء مثل حديث: «**أبغض الحلال عند الله الطلاق**» ضعيف.

٤ – مشهور عند الأصوليين مثل حديث: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» ضعيف.

٥– مشهور عند النحاة مثل حديث: «**نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**» قال العراقي: لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث.

٦– مشهور بين العامة مثل حديث: «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**» اهـ.

(الكشف والتوضيح ص١٠١ – ١٠٢)

(**١٩ – ومنه المتواتر: وهو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه**) أو هو ما كان له طرق بلا حصر عدد معين، قال ابن حجر: فإذا جمع هذه الشروط الأربعة وهي:

١ – عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

٢ – رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

٣– وكان مستند انتهائهم الحس (كقولهم شاهدنا أو سمعنا).

٤ – وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، فهذا هو المتواتر.

(النزهة مع النكت ص٥٦)

والمتواتر قسمان:

١ – متواتر لفظي: أي تواتر بنفس اللفظ مثل حديث: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**» قيل: رواه عن النبيﷺ اثنان وتسعون صحابيًّا وقيل أكثر من مائة نفس وقيل نحو المائتين.

٢ – متواتر معنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك كأحاديث رفع اليدين في الدعاء.

٢٠- والمُسْتَفِيضُ: وهو ما زاد رواته في كل مرتبةٍ على ثلاثةٍ.

٢١- والمُعَلَّلُ: وهو ما اطُّلِعَ فيه على علَّةٍ قادحَةٍ في صِحَّتِه، مع السلامة عنها ظاهرًا.

(٢٠- والمستفيض: وهو ما زاد رواته في كل مرتبة على ثلاثة) كما تقدم في المشهور.

(٢١- والمعلل: وهو ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته مع السلامة عنه ظاهرًا) والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه، والمعلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم (نزهة النظر مع النكت ص١٢٣).

قال ابن كثير: وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل (الباعث ١/ ١٩٦).

قال العراقي:

وهي عبارة عن أسباب طرت ... فيها غموض وخفاء أثرت

والطريق إلى معرفة علل الحديث أن تجمع طرقه فينظر في اختلاف رواته وحفظهم وإتقانهم وكثيرًا مما يعللون الموصول بالمرسل بأن يجيء الحديث بإسناد موصلاً وبإسناد أقوى منه مرسلاً فيوهم أن الواصل غير ضابط (التدريب ١/ ٢٥٣).

قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه (التدريب ١/ ٢٥٣).

وكذا قال الخطيب: والعلة قد تقع في الإسناد أو المتن وأكثر ما تكون في الإسناد خاصة فتقدح في صحة الإسناد والمتن جميعًا كما في التعليل بالإرسال والوقف وقد تقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في المتن (المقنع ١/ ٢١٤) وذلك إذا كان الحديث مرويًا بإسناد آخر صحيح.

٢٢- والْمُضطَرِبُ: وهو ما يُروى على أوجُهٍ مُختَلِفَةٍ مُتساويةٍ.

٢٣- والْمُدرَجُ: وهو زيادةٌ تقع في المتنِ ونحوه.

(٢٢- والمضطرب: وهو ما يروى على أوجه مختلفة متساوية) أو متقاربة ولا يمكن الجمع بينها أو ترجيح بعضها على بعض ويكون هذا الاختلاف في راوٍ واحد أو رواة متعددين والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من راويه الذي هو شرط في الصحة أو الحسن ويقع الاضطراب في الإسناد تارةً وفي المتن تارة أخرى أو فيهما.

(المقنع ١/ ٢٢١بنحوه)

(٢٣- والمدرج: وهو زيادة تقع في المتن ونحوه) وهو السند ويعرف المدرج بطرق:

١- وروده منفصلاً في رواية أخرى.

٢- بالنص على ذلك من الراوي.

٣- بالنص من بعض الأئمة المطلعين.

٤- باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

والمدرج نوعان:

الأول: مدرج الإسناد وهو أقسام:

١- أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف، مثاله: ما رواه الترمذي (٣١٨٢) عن بندار عن ابن مهدي عن الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ .. الحديث. فرواية واصل مدرجة لأن واصلاً لا يذكر فيه عمرًا بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله.

٢- أن يكون المتن عن راوٍ إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه مع راوٍ عنه تامًّا بالإسناد الأول ومنه أن يسمع الحديث من شيخ إلا طرفًا فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه تامًّا بحذف الواسطة مثاله: ما رواه ابن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن

٢٤- والموضوعُ: وهو المُخْتَلَقُ المصنوعُ.

رسول الله ﷺ قال: «**لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا**» الحديث. فقوله: «**ولا تنافسوا**» مدرج أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا**» وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول «**ولا تنافسوا**» وهي في الثاني.

٣- أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين يرويهما عن راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

٤- أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلامًا من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

الثاني: مدرج المتن: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة يكون في أثنائه وتارة يكون في آخره وهو الأكثر لأنه يقع بعطف جملة على جملة أو بدمج من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل والإدراج لا يجوز تعمد شيء منه قال النووي: وكله حرام، قال السيوطي بإجماع أهل الحديث والفقه وعبارة ابن السمعاني: (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه و هو ملحقٌ بالكذابين) وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة (التدريب ١/ ٢٧٤).

(**٢٤- والموضوع: وهو المختلق المصنوع**) وشر الضعيف ولا تحل روايته مع العلم به في أي معنًى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه (المقنع ١/ ٢٣٢).

قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة ١/ ٥»: للحديث الموضوع أمارات يعرف بها:

١- إقرار واضعه بوضعه كحديث فضائل القرآن الذي وضعه ميسرة بن عبد ربه.

قلت: قال البخاري في التاريخ الأوسط: حدثني يحيى الأشكري عن علي بن حدير قال:

سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ (التدريب ١/ ٢٧٥).

٢- ما ينزل منزلة الإقرار كأن يعيِّن المتفرد بالحديث تاريخ مولده أو سماعه بها لا يمكن معه الأخذ عن شيخه أو أنه سمع في مكان يعلم أن الشيخ لم يدخله.

٣- أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب أو تقليد بعضهم بعضًا.

٤- قرينة الحال للراوي كقصة غياث بن إبراهيم مع المهدي وروايته لحديث: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» فزاد فيه «أو جناح» لأن المهدي كان يلعب بالحمام.

٥- قرينة في المروي كمخالفته لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل، قال ابن القيم: ومنها: تكذيب الحس له كحديث: «الباذنجان لما أكل له»، و«الباذنجان شفاء من كل داء» قبَّح الله واضعهما فإن هذا لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه ولو أُكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة ولو أكله فقير ليستغني لم يُفده الغنى، وجاهل ليتعلم لم يفده العلم. اهـ (المنار ص٣٦).

وكمنافاته لدلالة الكتاب القطعية كحديث مقدار الدنيا «وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة» قال ابن القيم: «وهذا من أبي الكذب لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا مائتان وواحد وخمسون سنة والله يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّـهِ﴾ [الأعراف: ١٧٨] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقال النبي ﷺ: **«لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»** رواه البخاري. (المنار ص٥٩)

أو السنة المتواترة: قلت: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة.

٦- أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه فينفرد به واحد كما يزعم أكذب الطوائف (الشيعة) أنه ﷺ أخذ بيد عليٍّ بن أبي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة كلهم وهم

راجعون من حجة الوداع فأقامه حتى عرفه الجميع ثم قال: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته فلعنة الله على الكاذبين. وكذلك روايتهم «أن الشمس ردت له بعد العصر والناس يشاهدونها» ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس. اهـ. (المنار ص٤٤).

٧- ركة اللفظ: قال ابن حجر: والمدار على ركة المعنى فحيثما وجدت دل على الوضع اهـ. وذلك كحديث «ربيع أمتي العنب والبطيخ» الحديث أورده ابن القيم في «المنار المنيف ص٤١) في جملة أحاديث تحت قوله: في علامات معرفة الموضوع ومنها: سماجة الحديث مما يسخر منه اهـ.

٨- زاد السيوطي عن أبي بكر الطيب: ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث القُصَّاص مثل حديث «ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة» [الضعيفة ١٢٨] وحديث: «الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة» [الضعيفة ١٢٩] قال ابن القيم: منها- أي الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعًا- اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جدًّا كقوله في الحديث المكذوب «من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان كل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له، ومن فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعون ألف مدينة في كل مدينة سبعون ألف قصر في كل قصر سبعون ألف حوراء» وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعيها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل وإما أن يكون زنديقًا قصد التنقيص بالرسولﷺ. اهـ. (المنار ص١٣٩).

ثم قال السيوطي، قلت:

٩- ومن القرائن: كون الراوي رافضيًّا والحديث في فضائل أهل البيت (التدريب ١/ ٢٧٦).

أصناف الوضاعين:

قال ابن عراق في تنزيه الشريعة: والوضاعون أصناف:

١- **الزنادقة**: وضعت الحديث بغرض إفساد الدين قلت: كحديث: «لو اعتقد أحدكم بحجر لنفعه» أو «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه».

قال ابن القيم: وهو من وضع المشركين عباد الأوثان (المنار ص٧٧).

٢- **أصحاب الأهواء والبدع** نصرةً لمذهبهم، قلت: كحديث: «الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي وزيادته ونقصه كفر» قال ابن حبان وتبعه الذهبي: فهذا وضعه أبو مطيع على حماد فسرقه هذا الشيخ منه وكان قدم خراسان فحدثهم عن الليث ومالك وكان يضع عليهم الحديث لا يحل كتب حديث إلا على سبيل الاعتبار. قلت: أبو مطيع البلخي اسمه الحكم بن عبد الله صاحب أبي حنيفة قال الجوزجاني: كان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث اهـ. قلت: وهذا الحديث ينصر مذهب المرجئة (الضعيفة ٤٦٤).

٣- **قوم اتخذوا الوضع صناعة** وتسوقًا جراءة على الله ورسوله حتى إن أحدهم ليسهر عامة ليله في وضع الحديث كأبي البختري وهب بن وهب القاضي.

٤- **قوم ينسبون إلى الزهد** حملهم التدين الناشئ عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس بزعمهم على الخير ويزجروهم عن الشر.

٥- **أصحاب الأغراض الدنيوية** كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء.

٦- **قوم حملهم الشره وحب الظهور** على الوضع فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسنادًا صحيحًا مشهورًا وجعل بعضهم للحديث إسنادًا غير إسناده المشهور ليستغرب ويطلب.

٧- **قوم وقع الوضع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع** كمن كان يغلط فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم وكمن ابتلي بمن يدسُّ في حديثه ما ليس منه كما وقع ذلك لحماد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان بن وكيع مع ورَّاقه قرطمة، قال ابن الصلاح: وأشد هذه الأصناف ضررًا أهل الزهد لأنهم للثقة بهم وتوسم الخير فيهم فيقبل موضوعاتهم كثير ممن هو على نمطهم في الجهل ورقة الدين.

(تنزيه الشريعة ١/ ١١)

وقد يُلَقَّبُ بـ:

أ- المردود. ب- المتروك. ج- والباطل. د- والمُفْسَد.

٢٥- والمقلوبُ: وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.

(وقد يلقب) الموضوع **(بالمردود والمتروك)** والمتروك هو رواية المتهم بالكذب أو سيئ الحفظ جدًّا أو فاحش الغلط **(والباطل)** وهو الضعيف الذي لا يحتمل تفرده مع مخالفته لأصل من الأصول **(والمفسد)** الذي وصف بأنه فاسد وهو يشمل الضعيف جدًّا والضعيف الذي خف ضعفه.

(٢٥- والمقلوب: وهو إسناد الحديث إلى غير راويه) وهو أحد نوعي القلب لأن المقلوب قسمان: مقلوب في الإسناد ومقلوب في المتن.

(١) المقلوب في الإسناد نوعان:

أ- تقديم أو تأخير في الأسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

ب- أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ أو بإسنادٍ فيغيره أحد الضعفاء أو الوضاعين ويبدل الراوي بغيره ليرغب فيه المحدثون كأن يكون الحديث معروفًا (عن سالم عن عبد الله فيجعله عن نافع) أو يبدل الإسناد بإسناد آخر كذلك مثل ما روى حماد بن عمرو النصيبي الكذاب عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام» الحديث فإنه مقلوب قلبه حماد بن عمرو فجعله عن الأعمش (العقيلي ١/ ٣٠٨).

وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا رواه مسلم (٢١٦٧) من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه وقد يقع هذا غلطًا من الراوي الثقة لا قصدًا كما يكون من الوضاعين.

(٢) المقلوب في المتن: مثاله: ما رواه أحمد (٦/ ٤٣٣) وابن خزيمة (٤٠٤) وابن حبان (٣٤٧٤) وغيرهم من طريق خُبيب بن عبد الرحمن عن أنيسة مرفوعًا: «إذا أذن ابن أم مكتوم

٢٦ - والعالي: وهو فَضيلةٌ مرغوبٌ فيها، ويحصل بالقُرْب من النبي ﷺ ومن أحدِ الأئمةِ في الحديث، وبتقدُّم وفاة الراوي، والسَّماع.

فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» والمشهور من حديث ابن عمر عند البخاري (٦٦٣) ومسلم (١٠٩٢) ومن حديث عائشة عند البخاري (٦١٧)، ومسلم (١٠٩٢) ولفظه: «**إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم**».

ومثاله أيضًا: ما رواه مسلم (١٠٣١) في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة «.. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو عند البخاري (٦٦٠): «.. حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» (الباعث الحثيث ١/ ٢٦٧- ٢٧١).

(**٢٦- والعالي**) من الإسناد وهو قلة عدد رجاله بالنسبة لإسناد آخر (**وهو**) أي العلو (**فضيلة مرغوب فيها**) قال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه.

وقال محمد بن أسلم الطوسي: قرب الإسناد قرب -أو قربة- إلى الله.

وروي عن يحيى بن معين رحمه الله أنه قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالٍ وإسناد عالٍ.

ولهذا استحبت الرحلة في طلبه كما تقدم، قال الحاكم: ويحتج له بحديث أنس في الرجل الذي أتى النبي ﷺ وقال: أتانا رسولك فزعم كذا ... الحديث [رواه مسلم] قال: ولو كان طلب العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه سؤاله لذلك ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه قال: وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة (التدريب ٢/ ١٦٠).

قلت: لأن العلو يبعده من الوهم لأنه كلما كثرت الوسائط زاد احتمال الوهم.

(**ويحصل بالقرب من النبي ﷺ ومن أحد من الأئمة في الحديث وبتقدم وفاة الراوي والسماع**) ولذلك فالعلو خمسة أقسام:

١ - أجلها: القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف صحيح، وهو العلو المطلق.

٢٧- والنازل: وهو ضدُّ العالي.

٢- القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ كالأعمش وهشيم والثوري وغيرهم.

٣- العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب المصنفة كالصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة وسماه ابن دقيق العيد (علو التنزيل) وليس بعلو مطلق، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة:

أ- الموافقة: وهي أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عددًا من طريقك من جهته مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك.

ب- البدل: وهو أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً وقد يسمى موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخه.

جـ- المساواة: وهي أن يكون بين الراوي وبين الصحابي في العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه وهو نادر في زمان السابقين منعدم في زماننا.

د- المصافحة: وهي أن يقع ذلك لشيخك فتكون كمن صافح مسلمًا به وأخذ عنه ولا يوجد أيضًا في زماننا.

٤- العلو بتقدم وفاة الراوي كمن روى عن ثلاثة عن الشافعي عن مالك أعلى ممن روى عن ثلاثة عن قتيبة عن مالك لتقدم وفاة الشافعي على وفاة قتيبة بست وثلاثين سنة.

٥- العلو بتقدم السماع إما من شيخين أو من شيخ واحد فمن سمع من ستين أعلى ممن سمع من أربعين سنة.

(٢٧- والنازل ضد العالي) وهو أقسام خمسة تعرف من ضدها وهو مرغوب عنه على الصواب وهو قول الجمهور.

قال ابن المديني: النزول شؤم. وقال ابن معين: الإسناد النازل قرحة في الوجه. فإن تميز الإسناد النازل بفائدة كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضور وإجازة أو مناولة أو تساهل لبعض رواته في الحمل ونحو ذلك

٢٨- والمُخْتَلِف: وهو أن يأتي حديثان مُتَعارِضانِ في المعنى ظاهرًا، فيُوفَّق بينهما، أو يُرَجَّحَ أحدُهما على الآخَر.

فهو مختار، قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقالوا: الأول، فقال: الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال، وقال السِّلفي: الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق.

قال الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي رحمه الله:

إن الـــروايـة بالنـزول ... عــن الثقات الأعدلينا
خير من العالي عن الـ ... جهــال والمستضعفينا

وقال محمد بن عبيد الله العامري الأديب:

لكتابي عن رجال أرتضيهم ... بنزول خير من كتابي عن طبول

وقال الحافظ ابن حجر: ولابن حبان تفصيل حسن وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى وإن كان للمتن فالفقهاء.

(التدريب ٢/ ١٥٩ - ١٧٢، النزهة ص١٢١-١٢٦، فتح المغيث ٣/ ٢٧٢)

(**٢٨- والمختلف**) من الحديث (**وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرًا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما على الآخر**) التعارض يكون بين الحديثين الصحيحين لأن الضعيف لا قيمة لمعارضته للصحيح فإنه غير معمول به ولا يؤثر على العمل بالصحيح، فالصحيح إن عارضه صحيح إما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أو لا ، فإن أمكن الجمع فهو المسمى بمختلف الحديث، ومثل له ابن الصلاح بحديث: «**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول**» [البخاري ١٠/ ٢٤١] مع حديث: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**» [البخاري:

٢٩- والمُصَحَّف: وهو تغييرُ لفظٍ أو مَعنى.
وتارةً يقع في المتن، وتارةً في الإسناد. وفيه تصانيف.

٢٠٦/١٠] وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض، ووجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب كذا جمع ابن الصلاح تبعًا لغيره، والأولى في الجمع بينهما أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومه وقد صح قوله ﷺ: «**لا يعدي شيء شيئًا**» [صحيح رواه أحمد ٣/ ٣٢٧ وغيره] وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث ردَّ عليه بقوله: «فمن أعدى الأول» يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول، وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسمًا للمادة والله أعلم، وقد صنف في هذا النوع الإمام الشافعي كتاب «اختلاف الحديث» لكنه لم يقصد استيعابه، وقد صنف فيه بعد ابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث» والطحاوي «مشكل الآثار» وغيرهما (النزهة من النكت ص١٠٣- ١٠٥).

(**٢٩- والمصحف: وهو تغيير لفظ أو معنى وتارة يقع في الإسناد وتارة في المتن**) وهذا التغيير قد يقع على حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو المصحف وذلك مثل: غنام وعثام، الأول بالمعجمة والنون، والثاني بالمهملة والثاء المثلثة، وبشير ونسير، الأول بالباء الموحدة والمعجمة، والثاني بالنون والمهملة، وعياش وعباس، الأول بالياء المثناة التحتية والشين المعجمة، والثاني بالباء الموحدة والسين المهملة، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف مثل: سَعيد وسُعيد فالأول بفتح السين والثاني بضمها، وسَمير وسُمير: فالأول بفتح السين والثاني بضمها (نزهة النظر ص١٢٧).

(**وفيه تصانيف**) صنف فيه أبو أحمد العسكري الحسن بن عبد ربه بن سعيد كتابه «تصحيفات المحدثين»، والدارقطني «التصحيف» ذكره السيوطي في التدريب (٢/ ١٩٥).

٣٠- والمسلسل: وهو ما تتابع رجالُ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ.

(**٣٠- والمسلسل: وهو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة**) وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه (التقييد مع مقدمة ابن الصلاح ص١٣٦)

ومن هذا يظهر أن المسلسل ثلاثة أنواع:

الأول: مسلسل بأحوال الرواة وهي:

أ- قولية: كحديث معاذ أن النبيﷺ قال: «**يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» [صحيح الجامع ٧٩٦٩] تسلسل بقول كل من رواته «وأنا أحبك فقل..».

ب- وفعلية: كحديث أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خلق الله الأرض يوم السبت .. الحديث**» [مسلم] تسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

جـ- وقولية فعلية معًا: كحديث أنس قال رسول الله ﷺ: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره**» وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «**آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره**» وكذا كل راوٍ من رواته قال ذلك وفعله.

[رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث مسلسلاً]

الثاني: مسلسل بصفات الرواة وهي أيضًا:

أ- قولية: كحديث قراءة سورة الصف تسلسل بقول الرواة فيه: فقرأها فلان هكذا قال ابن حجر: من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف.

ب- فعلية: كاتفاق الرواة في أسمائهم كالمسلسل بالمحمدين أو نسبتهم كالدمشقيين أو المصريين أو الكوفيين وغيرهم.

الثالث: مسلسل بصفات الرواة:

أ- مسلسل بصيغ الأداء مثل: قول كل راوٍ من رواته (سمعت وأخبرت..).

وقلَّ فيه الصحيح.

٣١- والاعْتِبَارُ: وهو أنْ يروي حَمَّادُ بن سلمة- مثلاً- حديثًا، لا يُتابَع عليه، عن أيُّوب، عن ابنِ سيرين، عن أبي هريرة.

٣٢- والمتابعة: أن يرويه عن أيوب غير حماد. وهي المتابعة التامة.

ب- مسلسل بزمان الرواية كحديث قص الأظفار يوم الخميس أو كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

جـ- مسلسل بمكان الرواية- كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

د- مسلسل بتاريخ الرواية ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه (التدريب ٢/ ١٨٧).

وفائدة المسلسل أمران:

(١) قد يكون فيه اقتداء بالنبي ﷺ فيما فعله.

(٢) أن يكون مفيدًا لاتصال السند وعدم انقطاعه إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك كقولهم: سمعت فلانًا، وكأطعمني وسقاني، وكأول حديث سمعته منه، وغير ذلك.

(الاقتراح لابن دقيق العيد ص١٩)

(**وقل فيه الصحيح**) أي: أن الضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن لأنه قد صحت أحاديث كثيرة ولم يصح روايتها بالتسلسل (الباعث الحثيث ص١٦٤).

(**٣١- والاعتبار: وهو**) التفتيش وتتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لحديث يُظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أو شاهد أم لا؟

كـ(**أن يروي حماد بن سلمة- مثلاً- حديثًا**) يُظن أن (**لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة**).

(**٣٢- والمتابعة أن يرويه عن أيوب غير حماد وهي المتابعة التامة**) وأما المتابعة القاصرة فهي أن يرويه غير أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أو تكون المتابعة لابن سيرين عن أبي هريرة.

٣٣- والشاهد: أن يروى حديثٌ آخر بمعناه.

٣٤- وزيادة الثقات.

والجمهور على قبولها.

٣٥- والمَزيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيد: وهو أن يُزاد في الإسناد رجلٌ فأكثرُ غلطًا.

(**٣٣- والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه**) من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط (انظر نزهة النظر مع النكت ص ٩٩-١٠٢).

(**٣٤- وزيادة الثقات**) بعضهم على بعض مختلف في قبولها (**والجمهور على قبولها**) ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة لأن الزيادة:

(١) إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقًا لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

(٢) وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها ردٌّ الرواية الأخرى فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح، واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًّا ثم يفسرون ا لشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين- كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم- اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة (نزهة النظر مختصرًا ص٩٥- ٩٦).

(**٣٥- والمزيد في متصل الأسانيد وهو أن يزاد في الإسناد رجل فأكثر غلطًا**) ومن لم يزدها أتقن ممن زادها وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة وإلا فمتى كان معنعنًا - مثلاً- ترجحت الزيادة (نزهة النظر ص١٢٦).

فإذا كان النقص أقوى فهو المزيد وإذا كانت الزيادة أقوى ووقع التصريح كان إرسالاً خفيًّا وإن لم يقع التصريح كان تدليسًا والله أعلم.

٣٦- وصِفَةُ الراوي: وهو العَدْلُ الضابِطُ. ويدخل فيه معرفةُ الجرحِ والتعديل. وبيانُ سِنِّ السماع- وهو التمييز- ويحصلُ له في خَمْسٍ غالبًا، وكيفيَّة السماع والتَّحَمُّلِ.

(**٣٦- وصفة الراوي**) الذي تقبل روايته (**وهو العدل الضابط**) الذي تقدم الكلام عليه في الصحيح (**ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل**) لأن الراوي إما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك، وهي الجهالة بالراوي وسببها أمران:

(١) أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله.

(٢) أن الراوي قد يكون مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه، أو لا يسمى أي أبهم كقوله (أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان أو الثقة) أو يسمى الراوي وينفرد بالرواية عنه راوٍ واحد فهو مجهول العين كالمبهم فكل هؤلاء لا يقبل حديثهم إلا مجهول العين إذا وثقه غير من تفرد بالرواية عنه قبل حديثه أو وثقه من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك فأما إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور، قد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور، قال ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه فيما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر. (نزهة النظر ص١٣٦ وقبلها).

(**وبيان سن السماع- وهو التمييز ويحصل في خمس غالبًا- وكيفية السماع والتحمل**) الذي هو طريقة تلقي الحديث عن الشيخ سيأتي في (٣٨)، وأما سن التحمل فهي غير محددة وكل من حددها لم يأت بدليل بل هو متعلق بالتمييز قال موسى بن هارون: إذا فرق بين البقرة والدابة، وقال أحمد: إذا عقل وضبط، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة فأنكر قوله وقال: بئس القول.

قال ابن الصلاح: والذي ينبغي في ذلك اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب وردَّ الجواب كان مميزًا صحيح السماع وإن كان دون خمس وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين. اهـ. (المقنع ١/ ٢٩٠).

٣٧- وكتابة الحديث: وهو جائز إجماعًا.

(**٣٧- وكتابة الحديث**) كتابة واضحة مبينة فيكتب الحديث مبينًا مفسرًا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية (**وهو جائز إجماعًا**) خلافًا لمن منع من ذلك مستدلاً ببعض ما نسخ من الحديث، وقد أقسم الله عز وجل بالقلم لما فيه من البيان وهو (القسم) ، واقع على كل قلم يكتب به في الأرض والسماء. فقال: (ن والقلم وما يسطرون) وقد أمر النبي ﷺ بالكتابة يوم فتح مكة بعد أن خطب فقام رجل يقال له أبو شاه فقال: يا رسول الله اكتبوا لي فقال رسول الله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**» [رواه البخاري]، وروى البخاري أيضًا عن أبي هريرة ﷺ قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا مني إلا ما كان من عبد لله بن عمرو بن العاص فإنه كتب ولم أكتب.

وروى أحمد وأبو داود والدارمي وغيرهم بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ يتكلم في الرضا والغضب؟ فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**».

وروى الخطيب في الجامع والتقييد وابن عبد البر في جامع بيان العلم وغيرهم عن أنس ابن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قيدوا العلم بالكتاب**» حسنه الألباني، وقد ثبت موقوفًا عن أنس ﷺ.

قال الضحاك: إذا سمعت شيئًا فاكتبه ولو في الحائط، وعن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرحل فإذا نزل نسخة.

[رواه الدارمي وابن أبي شيبة وابن عبد البر في الجامع برقم ٤٠٥ صحيح]

قال إسحاق بن منصور لأحمد بن حنبل: لو لم يكتب العلم لذهب. قال: نعم. ولولا كتابة العلم أي شيء كنا نحن.

قال علي بن المديني: أمرني سيدي أحمد بن حنبل أن لا أحدث إلا من كتاب (النبلاء)

وصدق القائل:

وتُصْرَفُ الهِمَّةُ إلى ضَبْطِهِ.

٣٨- وأقسام طُرُق الرواية: وهي ثمانية:

أ- السماع من لفظ الشيخ. ب- والقراءة عليه. ج- والإجازة بأنواعها.

العلم صيــد والكتابة قيده قيد صيودك بالحبال الواثقة

فمن الحماقة أن تصيد غزالة وتتركها بين الخلائق طالقة

(**وتصرف الهمة إلى ضبطه**) وذلك بمراعاة ما يعين على ذلك مثل:

١- لا ينبغي أن يكتب الطالب خطًّا دقيقًا إلا في حال العذر.

٢- يبتدئ بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) ظاهرة.

٣- لا يكتب عبد الله (عبد) في آخر السطر (ولفظ الجلالة) في أول السطر الثاني، وكذا رسول الله.

٤- إذا كتب اسم النبي ﷺ يكتب معه الصلاة عليه واضحة تامة.

٥- ضبط الكلمات المُشْكِلة أو التي يتطرقها التصحيف وكذا الأسماء.

٦- المعارضة لما كتب أي قراءته على بعض الشيوخ من أصله.

۞ قال يحيى بن أبي كثير: «الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي» [الجامع (٤٥٠)].

(**٣٨- وأقسام طرق الرواية**) أي: طرق تحمل الحديث (**وهي ثمانية**) ضروب:

(**١- السماع من لفظ الشيخ**) وهو ينقسم إلى: إملاء أو تحديث، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلانًا يقول وقال لنا فلان وذكر فلان.

(**٢- والقراءة عليه**) وسواء كنت أنت القارئ أو غيرك وأنت تسمع أو قرأت في كتاب أو من حفظ أو كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه أو يمسك أصله ولا خلاف في أنها رواية صحيحة، فإذا حدث يقول (قرأت) أو (قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به) أو (أخبرنا) أو (حدثنا قراءة عليه).

(**٣- والإجازة بأنواعها**) وهي إما مشافهة أو إذنًا باللفظ مع المغيب أو يكتب له ذلك

بخطه بحضرته أو مغيبه وهي على ستة أنواع:

أ- أعلاها الإجازة لكتب معينةٍ وأحاديث مخصصة مفسرة والجمهور على جواز الرواية والعمل بها.

ب- أن يجيز للمعين على العموم والإبهام، دون تخصيص ولا تعيين لكتب ولا أحاديث كقولك: قد أجزت لك جميع روايتي أو ما صح عندك من روايتي. والجمهور جوزوا العمل بها والرواية.

ج- الإجازة للعموم من غير تعيين المجاز له وهي على ضربين:

الأول: معلقة بوصف ومخصوصة بوقت، كقولك: أجزت لمن لقيني، أو لكل من قرأ علي العلم، أو لمن كان من طلبة العلم، أو لأهل بلد كذا، أو لبني هاشم أو قريش.

الثاني: مطلقة: كقولك: أجزت لجميع المسلمين أو لكل أحد وهذه الإجازة جوزها الخطيب.

د- الإجازة للمجهول أو بمجهول: كأجزتك كتاب السنن أو أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم فهي باطلة، فإن أجاز لجماعة مسمين في الإجازة أو غيرها ولم يعرفهم بأعيانهم ولا أنسابهم ولا عددهم ولا تصفحهم صحت الإجازة، كسماعهم منك في مجلسه في هذا الحال، وأما: أجزت لمن يشاء فلان أو نحو هذا، ففيه جهالة وتعليق، فالأظهر بطلانه.

هـ- الإجازة للمعدوم: كقولك: أجزت لفلان وولده وكل ولد يولد له، أو لعقبه وعقب عقبه أو لطلبة العلم ببلد كذا متى كانوا أو كل من دخل بلد كذا من طلبة العلم، وأجازها معظم الشيوخ المتأخرين.

و- الإجازة لما لم يروه المجيز بعد، قال القاضي: ولم أر من تكلم عليه من المشايخ، ثم قال: والصحيح منعه.

ز- إجازة المجاز: كأجزتك مجازاتي، فمنعه بعض من لا يعتد به، والصحيح الذي عليه العمل جوازه ومن أراد الرواية بالإجازة يقول: أجاز لي فلان أو حدثنا إجازة أو أخبرنا إجازة أو أنبأنا إجازة.

د- والمناولة. هـ- والمكاتبة. و- والإعلام.
ز- والوصية. ح- والوجادة.

(٤- **والمناولة**): وهي أيضًا على أنواع: أرفعها: أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخه منه وقد صححها أو أحاديث من حديثه قد انتخبها وكتبها بخطه، أو كتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتي فاروها عني، ويدفعها إليه أو يقول للطالب: هذه روايتي فاروها عني أو يدفعها إليه أو يقول له: خذها فانسخها وقابل بها ثم اصرفها إلي وقد أجزت لك أن تحدث بها عني أو اروها عني، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له، وفي روايته يقول: (ناولني) أو (ناولني وأجاز لي).

(٥- **والمكاتبة**): وهو أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئًا من حديثه، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيدًا للطالب بحضرته أو من بلد آخر، وليس في الكتاب ولا في المشافهة، والسؤال إذن ولا طلب للحديث بها عنه، فهذا قد أجاز المشايخ الحديث بذلك عنه وفي الرواية يقول: (كتب إلي فلان) أو يقول: (حدثني أو أخبرني كتابة).

(٦- **والإعلام**) وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث من روايته وأن هذا الكتاب سماعه فقط ، دون أن يأذن له في الرواية عنه أو يأمره بذلك أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك. فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك ولا يمنعه، فهذا أيضًا وجه صحيح للنقل والعمل عند الكثير وفي الرواية يقول: أعلمني شيخي بكذا.

(٧- **والوصية**) بالكتب وهو أن يوصي الشيخ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل، وهذا أيضًا قد روي فيه عن السلف المتقدم إجازة الرواية بذلك لأن في دفعها له نوعًا من الإذن وشبهًا من العرض والمناولة وهو قريب من الضرب الذي قبله وفي الرواية يقول: (أوصى إليَّ فلان بكذا أو حدثني فلان وصيةً).

(٨- **والوجادة**) وهي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه ولا سمع منه أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا وكذلك كتب أبيه وجده بخط

٣٩- وصفة الرواية أدائها. ويدخل فيه الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.

٤٠- وآداب المحدِّث وطالب الحديث.

أيديهم، فهذا لا أعلم من يُقتدى به أجاز النقل فيه بحدثنا وأخبرنا، ولا من يعدُّه معدَّ المسند والذي استمر عليه عمل الأشياخ قديمًا وحديثًا في هذا، قولهم: وجدت بخط فلان أو قال فلان، وربما قال بعضهم: أخبرنا، وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس. (انظر الإلماع للقاضي عياض ص٦٨- ١٢١، التدريب ٢/ ٣٤، الباعث ص١٠٦).

(**٣٩- وصفة الرواية**) من كتابه المتقن المصون أو حفظه (و) صفة (**أدائها**) من الأصل أو الفرع المقابل عليه ورخص فيما تسكن إليه النفس مما لم يقابل بصحة كتابه الناقل وكونه من أصل معتمد مع البيان والإجازة جائزة، وإلا ضاق الأمر (**ويدخل فيه الرواية بالمعنى**) والخلاف في ذلك شهير والأكثر على الجواز، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا أجاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى، وقيل: إنما يجوز في المفردات دون المركبات، وقيل: إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه، وقيل: إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسمًا في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرًا للفظه، وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه، ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه. قال القاضي عياض: ينبغي سدُّ باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يُحسن كما وقع لكثير من الرواة قديمًا وحديثًا. اهـ. والله الموفق (نزهة النظر ص١٢٩).

(**واختصار الحديث**) والأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يُبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين أو يدلّ ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء (نزهة النظر ص١٢٨).

(**٤٠- و**) معرفة (**آداب المحدث وطالب الحديث**) من الأمور المهمة وهما يشتركان في أمور ويختص كل منهما ببعضها فمما يشتركان فيه: تصحيح النية والتطهير من أعراض الدنيا

٤١- **ومعرفةُ غَرِيبِهِ ولغتِهِ، وتفسير معانيه، واستنباطُ أحكامِهِ.**

٤٢- **وعَزْوُهُ إلى الصحابة والتابعين وأَتْبَاعهم.**

٤٣- **ويُحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي:**

أ- الوجوب. **ب- والندب.** **ج- والتحريم.**

د- والكراهة. **هـ- والإباحة.**

وتحسين الخلق، وينفرد الشيخ بأن يُسمع إذا احتيج إليه، ولا يحدث ببلد فيه من هو أولى منه بل يرشد إليه، ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة، وأن يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدث قائمًا ولا عجلاً، ولا في الطريق إلا إن اضطر إلى ذلك، وأن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير أو النسيان لمرض أو هرم، وإذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون له مستملٍ يقظ.

وينفرد الطالب بأن يوقر الشيخ ولا يضجره، ويرشد غيره لما سمعه، ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر، ويكتب ما سمعه تامًّا، ويعتني بالتقييد والضبط، ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه (نزهة النظر ص٢٠٤).

(**٤١- ومعرفة غريبه ولغته وتفسير معانيه**) من المهمات وذلك إذا خفي المعنى للفظ القليل الاستعمال وقد صنفت في ذلك مصنفات أهمها: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام والفائق للزمخشري وأجمعها كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، (**واستنباط أحكامه**) وهي الغاية من معرفة المتون.

(**٤٢- وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم**) وهو علم التخريج.

(**٤٣- ويحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة وهي:**

أ- الوجوب) وهو ما أمر به أمرًا جازمًا أو هو المثاب فاعله الآثم تاركه.

(**ب- والندب**) وهو ما أمر به أمرًا غير جازم أو هو المثاب فاعله المعاتب تاركه.

(**جـ- والتحريم**) وهو ما نُهي عنه نهيًا جازمًا وهو المثاب تاركه الآثم فاعله.

(**د- والكراهة**) وهو ما نهي عنه نهيًا غير جازم وهو المثاب تاركه المعاتب فاعله.

(**و- والإباحة**) وهو ما لا يتعلق به نهي ولا أمر أو هو ما نص الشارع على التمييز بين فعله وتركه.

ومُتَعَلَّقَاتها من:

أ- الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحد.

ب- والعام: وهو ما دلَّ على شيئين من جهةٍ واحدة.

ج- والمطلق: وهو ما دل على معنًى واحدٍ مع عدم تعيين فيه ولا شَرْط.

د- والمُقَيَّدُ: وهو ما دلَّ على معنًى مع اشتراط آخر.

هـ- والمُفَصَّل: وهو ما عُرف المراد من لفظه، ولم يفتقِرْ في البيان إلى غيره.

و- والمُفَسَّر: وهو ما لا يُفْهَم المراد منه، ويفتَقِرُ إلى غيره.

(**ومتعلقاتها من:**

أ- الخاص: وهو ما دل على معنى واحد) أو هو اللفظ الذي وضع لفرد واحد بالشخص مثل محمد، أو بالنوع مثل إنسان، أو بالجنس مثل حيوان، أو اللفظ الذي وضع لأفراد متعددة محصورة مثل ثلاثة عشر، ورهط، وقوم.

(**ب- والعام : وهو ما دل على شيئين من جهة واحدة**) وهو الشامل وله ألفاظ وهي: كل، جميع، معشر، عامة، كافة، سائر، المعرف بأل، المضاف إلى معرفة.

(**جـ- والمطلق: وهو ما دل على معنى واحد مع عدم تعيين فيه ولا شرط**) أو هو ما دل على الحقيقة بلا قيد مثل النكرة في سياق الإثبات (تحرير رقبة).

(**د- والمقيد: وهو ما دلَّ على معنى مع اشتراط آخر**) أو هو ما دلَّ على الحقيقة بقيد مستقل عنه لفظًا. والفرق بين العام والمطلق أن العام يلاحظ فيه معنى التعدد أو الكثرة غير المعينة أو المستغرقة لجميع ما يصلح له، والمطلق لا مراعاة لعدد أو لواحد.

(**هـ- والمفصل: وهو ما عرف المراد من لفظه ولم يفتقر في البيان إلى غيره**) وعكسه المجمل وهو ما لا يفهم المراد منه ويفتقر إلى غيره وهو ما عرفه المصنف بقوله:

(**و- والمفسر: وهو ما لا يفهم المراد منه ويفتقر إلى غيره**) أو هو ما ورد البيان بالمراد بلفظه وهو ضد المبهم.

٤٤ - والتراجيح بين الرواة من جهة كثرةِ العدد، مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد فقط، مع التبايُن فيه. وغير ذلك.

٤٥ - ومعرفة ناسخه ومنسوخه.

٤٦ - ومعرفة الصحابة.

(٤٤ - و) معرفة (**التراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ ومن جهة العدد أيضًا مع التباين فيه وغير ذلك**) من الأمور المهمة حتى يعمل بالراجح ويرد المرجوح ووجوه الترجيح كثيرة قد جمعها الحازمي في بداية كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.

(**٤٥ - ومعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه**) من الأمور المهمة، والنسخ هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخًا مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

ويعرف النسخ بأمور:

(١) أصرحها: ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة».

(٢) ومنها: ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» أخرجه أصحاب السنن.

(٣) ومنها: ما يعرف بالتاريخ وهو كثير.

وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضًا للمتقدم عليه لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور، أو مثله فأرسله، لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخًا بشرط أن يكون المتأخر لم يتحمل من النبي ﷺ شيئًا قبل إسلامه (نزهة النظر ص١٠٥).

(**٤٦ - ومعرفة الصحابة**) من الأمور المهمة حتى يعرف المرسل من الموصول والصحابي

٤٧- وأتباعهم.

٤٨- ومن روى من الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية النبي ﷺ عن تَميم الداري، والصِّدِّيق، وغيرِهما.

ويُلقَّب أيضًا برواية الفاضل عن المفضول، ورواية الشيخ عن التلميذ؛ كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعة، وغيرهم، عن مالك.

هو من لقي النبيﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح مع الأقوال، والمراد باللقاء ما هو أعمّ من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وإن لم يكالمه وتدخل فيه رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغير، ولا شك في رجحان رتبة من لازم النبي ﷺ وقاتل معه أو قتل تحت رايته، على من لم يلازمه أو لم يحضر معه مشهدًا وعلى من كلمه يسيرًا أو ماشاه قليلاً أو رآه على بعد أو في حال الطفولة وإن كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية.

وتعرف صحبة الصحابي بالتواتر أو الاستفاضة أو الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين، أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان (مختصر من نزهة النظر ص١٤٩ وما بعدها).

(**٤٧- و**)معرفة (**أتباعهم**) والتابعي هو من لقي الصحابي مسلمًا ومات على الإسلام وقيل هو من صحب الصحابي وقيل: هو من لقي الصحابي.

(**٤٨- ومن روى من الأكابر عن الأصاغر**) ومن فوائده: أن لا يُتوهم أن المروي عنه أكبر وأفضل لكونه الأغلب (**كرواية النبي ﷺ عن تميم الداري، والصديق، وغيرهما.**

ويلقب أيضًا برواية الفاضل عن المفضول ورواية الشيخ عن التلميذ كرواية الزهري ويحيى ابن سعيد وربيعة وغيرهم عن مالك).

٤٩- ورواية النظير عن النَّظير؛ كالثوري وأبي حنيفة عن مالكٍ حديث:«الأيِّمُ أحَقُّ بنفسِها من وليِّها».

٥٠- ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء: كرواية العباس عن ابنه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.

٥١- ومعرفة المُدَبَّجِ: وهو رواية الأقران بعضِهم عن بعض.

فإن روى أحدُهما عن الآخر، ولم يَرْوِ الآخر عنه، فغيرُ مدبَّج.

٥٢- ومعرفة رواية الإخوة والأخوات، كعُمر وزيد ابني الخطاب.

(**٤٩- ورواية النظير عن النظير كالثوري وأبي حنيفة عن مالك حديث: «الأيم أحق بنفسها من وليها»**) وهي رواية الأقران بعضهم عن بعض دون العكس والأقران هم المتقاربون في السن والإسناد، فإن روى كل منهما عن صاحبه كعائشة وأبي هريرة في الصحابة، والزهري عن عمر بن عبد العزيز وعكسه في التابعين، ومالك والأوزاعي في أتباعهم، وأحمد وابن المديني وعكسه في أتباع الأتباع، فهذا هو المدبج الآتي بعد قليل.

(**٥٠- ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء: كرواية العباس عن ابنه الفضل وعكسه**) قد يدخل في المدبج أيضًا (**وكذا رواية الأم عن ولدها**).

(**٥١- ومعرفة المدبج**) وفائدته ألا يظن الزيادة في الإسناد وألا يظن إبدال «عن» بالواو (**وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض فإن روى أحدهما عن الآخر ولم يرو الآخر عنه فغير مدبج**) أي: الأقران.

(**٥٢- ومعرفة رواية الإخوة والأخوات كعمر وزيد ابني الخطاب**) وهما اثنان وكذا عبد الله وعتبة ابنا مسعود، وزيد ويزيد ابنا ثابت، وعمرو وهشام ابنا العاص، والبراء بن مالك وأخوه أنس، وغيرهم من الصحابة.

ومن التابعين عمرو وأرقم ابنا شرحبيل وهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود.

ومن الثلاثة: سهل وعباد وعثمان بنو حُنيف إخوة ثلاثة، وعلي و جعفر وعقيل بنو أبي طالب.

٥٣- ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتَيْهِما، كالسَّرَّاج، فإن البخاري روى عنه، وكذا الخَفَّاف، وبين وفاتيهما مائة وسبعٌ وثلاثون أو أكثر.

٥٤- ومَن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدَهم؛ كمحمد بن صفوان، لم يرو عنه غير الشعبي.

٥٥- ومن عُرِف بأسماء أو نُعوتٍ متعدِّدة .

ومن الأربعة: سهيل وعبد الله- ويقال: عباد- ومحمد وصالح بنو أبي صالح السمان.

ومن الخمسة: سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة كلهم حدثوا، ومحمد بن عبد الله بن عباس، وعباس ومحمد وعبيد الله والفضل أولاد عبد الله.

ومن الستة: محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين كلهم تابعيون.

ومن السبعة: النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وسابع لم يُسم بنو مُقَرِّن صحابة مهاجرون لم يشركهم في هذه المكرمة أحد غيرهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة وقيل: شهدوا الخندق.

ومن الثمانية: أسماء وهند وخراش وذؤيب وحمران وفضالة وسلمة، ومالك بنو حارثة الأسلميون شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية. **(المقنع ٢/ ٥٢٤ وبعدها باختصار).**

(٥٣- ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيهما كالسرَّاج) محمد بن إسحاق **(فإن البخاري)** وقد مات سنة ٢٥٦ **(روى عنه وكذا الخفاف)** أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري وقد توفي سنة ٣٩٤ **(وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون أو أكثر)** وهو النوع الذي يقال له السابق واللاحق ومن فوائده علو الإسناد. (المقنع ٢/ ٥٤٧).

(٥٤- ومن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم كمحمد بن صفوان) الأنصاري ومحمد بن صيفي، وعروة بن مضرس، وعامر بن شهر، ووهب بن خنبش صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي. وسعيد بن المسيب بن حزن تفرد بالرواية عن أبيه، وحكيم بن معاوية بن حيدة تفرد عن أبيه.

(٥٥- ومن عرف بأسماء أو نعوت متعددة) وظنَّ من لا خبرة له بها أنها لجماعة متفرقين

كمحمد بن السائب الكلبي المفسِّر.

٥٦- ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب.

٥٧- ومعرفة مُفْرَدات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دونَ الكُنْيَة، وعكسه.

٥٨- ومَن وافق اسمهُ اسم أبيه.

٥٩- والمُؤْتلف والمُختلف.

(**كمحمد بن السائب الكلبي المفسر**) وهو أبو النضر الذي روى عنه ابن إسحاق، وهو حماد ابن السائب الذي روى عنه أبو أسامة وهو أبو سعيد الذي يروى عنه عطية العوفي التفسير يدلس به موهمًا أنه أبو سعيد الخدري، ومثاله أيضًا سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وهو سالم أبو عبد الله المديني، وسالم مولي مالك بن أوس، وسالم مولى شداد بن الهاد، وسالم مولى النضريين، وسالم مولى المهري، وسالم سبلان، وسالم أبو عبدالله الدوسي وسالم مولى دوس وأبو عبد الله مولى شداد، وهو فن عويص تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم وأن يظن الواحد أشخاصًا متعددين.

(**٥٦- ومعرفة الأسماء**) وهي الأعلام على الذوات (**والكنى**) وهي كل اسم سبقه أبو أو أم (**والألقاب**) وهي ما تضمن مدحًا أو قدحًا.

(**٥٧- ومعرفة مفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية وعكسه**) وذلك مثل: أجمد- بالجيم- بن عُجيَّان، وجبيب- بضم الجيم- بن الحارث، شكل بن حميد، صدي بن عجلان أبو أمامة، أوسط بن عمرو، زر بن حبيش، الرُّجين- بالجيم مصغر- بن ثابت أبو الغصن قيل إنه جحا المعروف، شُعير بن الخِمْس، نوف البكالي، أبو العشراء الدارمي، أبو المُدِلَّة، أبو مُعيد حفص بن غيلان، سفينة مولى رسول الله ﷺ، مِهران على خلاف فيه، سُحنون صاحب «المدونة» اسمه عبد السلام، مُطَيَّن الحضرمي، مشكدانة الجعفي وغيرهم.

(**٥٨- ومن وافق اسمه اسم أبيه**).

(**٥٩- والمؤتلف والمختلف**) من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها، وهو ما يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته وهذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم

٦٠- والمُتَّفِق والمُفْتَرِق.

يعدم مخجلاً وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً والضبط فيه على قسمين:

الأول: على العموم: من ذلك: سلاَّم وسلام جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة بتخفيفها:

(١) سلام والد عبد الله بن سلام الصحابي.

(٢) سلام والد محمد بن سلام البيكندي شيخ البخاري.

(٣) سلام بن محمد بن ناهض المقدسي.

(٤) سلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي.

(٥) سلام بن أبي الحقيق.

الثاني: على الخصوص: ضبط ما في الصحيحين أو ما فيهما مع الموطأ، من ذلك بشار بالشين المنقوطة والد محمد بن بشار، وسائر ما في الكتابين يسار بالياء المثناة التحتية في أوله والسين المهملة وغير ذلك (تدريب الراوي ٢/ ٢٩٧).

(**٦٠- والمتفق والمفترق**) من الأسماء والأنساب ونحوهما وهو ما اتفق خطه ولفظه أي اتفقت صورته في الكتابة واتفق في النطق واختلفت مسمياته وهو أقسام:

الأول: من اتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد، وهم ستة.

والثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان، وهم أربعة.

الثالث: اتفقت الكنية والنسبة معًا، كأبي عمران الجوني، اثنان.

الرابع: عكسه لصالح بن أبي صالح أربعة.

الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وهما اثنان.

٦١- وما تركَّب منهما.

٦٢- والمُتشابه.

٦٣- والمنسوب إلى غير أبيه: كبلال ابن حِمَامَةَ.

٦٤- والنسبة التي يسبقُ إلى الفهم منها شيءٌ، وهي بخلافه؛ كأبي مسعود البَدْري، فإنه نزلها، ولم يَشْهَدْها.

السادس: في الاسم أو الكنية كحماد وعبد الله وشبهه.

السابع: النسبة كالآملي نسبة إلى آمل جيحون وآمل طبرستان، ومن ذلك: الحنفي نسبة إلى بني حنيفة، ونسبة إلى المذهب (أطيب المنح ص٩٣).

(**٦١- وما تركب منهما**) وهي أن تتفق أسماؤهم أو شبهها ويختلف ويأتلف ذلك في أبويها وعكسه (المقنع ٢/ ٦٢٢).

(**٦٢- والمتشابه**) في الاسم والنسب وهو أن تتفق الأسماء خطًّا ونطقًا وتختلف الآباء نطقًا وتتفق خطًّا أو بالعكس.

(**٦٣- والمنسوب إلى غير أبيه**):

الأول: إلى أمه كمعاذ ومعوذ وعوذٍ بني عفراء، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري، وبلال بن حمامة والده رباح، وسهيل وسهل وصفوان بنو بيضاء أبوهم وهب، وبيضاء امهم واسمها دعد.

الثاني: إلى جدته كيعلى بن منية، هي أم أبيه، وبشير بن الخصاصية، هي أم الثالث من أجداده.

الثالث: إلى جده، أبو عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله بن الجراح.

الرابع: إلى أجنبي بسبب، كالمقداد بن عمرو الكندي، يقال له: ابن الأسود، لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه. ونحوه.

(**٦٤- والنسبة التي يَسْبِق إلى الفهم منها شيء وهي بخلافه كأبي مسعود البدري فإنه نزلها ولم يشهدها**) وسليمان بن طرخان التيمي نزل فيهم وليس منهم، وأبو خالد الدالاني يزيد

٦٥- والمُبْهَمَات.

٦٦- والتواريخ والوَفَيات.

ابن عبد الرحمن نزل في بطن دالان بطن من همدان وهو أسدي مولاهم، وإبراهيم بن يزيد الخوزي ليس من الخوز بل نزيل شعبهم بمكة، وغيرهم.

(**٦٥- والمبهمات**) من الأسماء بيانها مهم والمبهم من لم يذكر اسمه في الإسناد أو المتن ممن له تعلق بالرواية وهي على أنواع:

(١) أبهمها (رجل) كمن سأل عن الحج (أكلَّ عام؟) وهو الأقرع بن حابس.

أو امرأة: كالتي سألت عن الحيض وهي أسماء بنت يزيد بن السكن، وفي رواية مسلم: أسماء بنت شكل.

(٢) الابن أو البنت: كحديث أم عطية في غسل بنت رسول الله ﷺ، وهي زينب ﵂.

(٣) العم والعمة: كرافع بن خديج عن عمه، وهو ظهير بن رافع في حديث النهي عن المخابرة.

(٤) الزوج والزوجة: مثل زوج سبيعة الأسلمية وهو سعد بن خولة الذي مات فوضعت بعد وفاته بليالٍ [متفق عليه] (التدريب ٢/ ٣٤٣).

وفائدة معرفة المبهم وتعيينه:

(١) زوال الجهالة التي يرد الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد.

(٢) أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارض حديث آخر فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم.

(٣) وفي تبيين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه فإن النفس متشوقة إليه وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفته فضيلته أو أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة وخصوصًا إذا كان من المنافقين (التدريب ٢/ ٣١٣).

(**٦٦- والتواريخ والوفيات**) أي المواليد والارتحال والسماع كله مهم حتى يعرف

٦٧- ومعرفة الثقات والضُّعَفاء؛ ومن اخْتُلِفَ فيه، فيُرَجَّحُ بـ«الميزان».
٦٨- ومن اخْتلَطَ في آخر عمره من الثقات، وخَرِف منهم.

الإدراك وعدمه واللقاء وعدمه.

(٦٧- **ومعرفة الثقات والضعفاء ومن اختلف فيه فيرجح بالميزان**) ميزان الجرح والتعديل أو مصطلح الحديث الذي قال عنه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في تعليقه على الباعث الحثيث (**منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار**) وهذا من المهم أن تعرف أحوال الرواة لأن الراوي إما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن أهم ذلك معرفة مراتب الجرح والتعديل لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله.

وللجرح مراتب: أسوأها الوصف بما دلَّ على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأكذب الناس وكذا إليه المنتهى في الوضع أو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال أو وضاع أو كذاب لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها، وأسهلها أي الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لين، أو: سيئ الحفظ، أو: فيه أدنى مقال.

وبين أسوإ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى فقولهم: متروك، أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال.

ومن المهم أيضًا معرفة مراتب التعديل وأرفعها الوصف أيضًا بما دل على المبالغة منه وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في التثبت.

ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل أو صفتين كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ أو عدل ضابط أو نحو ذلك.

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ، ويروى حديثه ويعتبر به ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفى. (نزهة النظر ص١٨٧).

(٦٨- و) من المهم أيضًا معرفة (**من اختلط في آخر عمره من الثقات وخرف منهم فمن روى قبل ذلك عنهم قُبل وإلا فلا**) وذلك إذا تميز أما من لم يتميز هل سمع قبل الاختلاط أو

فمن روى قبل ذلك عنهم قُبِل، وإلا فلا.

٦٩- ومَن احترقت كُتُبه أو ذهبت، فرجع إلى حفظه فساء.

٧٠- ومن حدَّث ونسي، ثم روى عمَّن روى عنه.

٧١- ومعرفة طبقات الرواة والعلماء.

٧٢- والموالي.

٧٣- والقبائل، والبلاد ، والصناعة، والحلي. آخر«التذكرة»

بعده توقف فيه.

(**٦٩- ومن احترقت كتبه أو ذهبت فرجع إلى حفظه فساء**) فما حدث به قبل احتراق كتبه أو ذهابها قُبل، وما بعدها فلا يقبل وما جهل توقف فيه.

(**٧٠- و**) من المهم معرفة (**من حدث ونسي ثم روى عمن روى عنه**) كحديث سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا في قصة الشاهد واليمين، قال عبد العزيز الدراوردي: حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال: فلقيت سهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه فقلت: إن ربيعة حدثني عنك بكذا، فكان سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني أني حدثته عن أبي به. (ص١٦٦).

(**٧١- ومعرفة طبقات الرواة والعلماء**) وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين وإمكان الاطلاع على تبين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة، والطبقة عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ. (النزهة ١٨٥).

(**٧٢- والموالي**) أهمه المنسوبون إلى القبائل مطلقًا كفلان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم من يقال (مولى فلان) أو (لبني فلان) والمراد مولى عتاقة وهو الغالب، ومنهم مولى الإسلام كالبخاري الإمام مولى الجعفيين ولاء إسلام، ومنهم مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام ونفره أصبحيون حميريون صليبة موالي لتيم قريش بالحلف (المقنع ٢/ ٦٧٠).

(**٧٣- و**) معرفة (**القبائل**) وهي البطون التي هي الأصل في النسبة (**والبلاد**) كدمشق والبصرة ونحوهما (**والصناعة**) والحرفة كالقزاز والحداد، (**والحلي**) ومن ينسب إلى هذه

وهي عُجالة للمُبْتدي فيه، ومَدْخَل للتأليف السالِف المُشار إليه أولاً، فإنه جامع لفوائد هذا العلم وشوارده، ومُهماته، وفرائده.

ولله الحمد على تَيْسيره وأمثاله.



قال مؤلفه رحمه الله:

فرَغْتُ من تَحْرير هذه«التذكرة» في نحو ساعتين، من صبيحة يوم الجُمعة، سابع عشرين جُمادى الأولى، عام ثلاثٍ وستين وسبع مائة، أحْسَنَ الله بعضَها، وما بعدَها في خيرٍ، آمين.



الأشياء.

قال رحمه الله: (**وهي عجالة للمبتدي فيه ومدخل للتأليف السالف المشار إليه أولاً**) أي المقنع (**فإنه جامع لفوائد هذا العلم وشوارده، ومهماته وفرائده، ولله الحمد على تيسيره وأمثاله، قال مؤلفه رحمه الله. فرغت من تحرير هذه «التذكرة» في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة سابع عشرين جمادى الأولى عام ثلاثٍ وستين وسبع مائة أحسن الله بعضها وما بعدها في خير آمين**).

قلت: وقد انتهيت من هذا الشرح ليلة الأربعاء ٢٨ من ربيع الآخر لسنة ١٤٢٥هـ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وجعله الله في ميزان الحسنات، ورفع به الدرجات، وغفر به الزلات، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكتب أبو عمير

مجدي بن محمد بن عرفات بن مقلد

المصري الأثري

الكرامة- أجا- دقهلية

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁